مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٤) العدد(٢) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (4) No. (2) 2020

واقع سياسات القبول الجامعي في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر موظفي وزارة التعليم العالي (الإداريين– التقنيين)

د. هيفاء إبراهيم

(تاريخ الإيداع ٣/ ١٢ /٢٠١٩ . قبِل للنشر في ٨ / ٣ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تعرف واقع سياسات القبول في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر موظفي وزارة التعليم العالي (الإداريين والتقنيين)، إضافة إلى التعرف إلى دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث على بنود استبانة واقع سياسات القبول الجامعي بحسب متغير الجنس (ذكر/أنثى)، والخبرة في العمل، والمؤهل العلمي، وأيضاً تسليط الضوء على التجارب العربية والعالمية في سياسات قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، وقد طبق البحث على عينة من الإداريين والتقنيين المعنيين بموضوع سياسات القبول الجامعي في وزارة التعليم العالي في مديريتي المعلوماتية وشؤون الطلاب؛ وعددهم (٧٤) موظَّفاً. تكونت أدوات البحث من استبانة موجّهة للموظفين مؤلفة من (٢٨) بنداً، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في استخلاص النتائج؛ وتوصلت إلى النتائج الآتية: إن المشكلات الأكثر حدةً كانت في البند ذي الرقم (١٦) توجد فروق كبيرة بين الحدود المعلنة للتسجيل وحدود القبول بمتوسط حسابي /4.4459/ وانحراف معياري /0.66501/، أما في الفرضيات فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات أفراد العينة عن سياسات القبول الجامعي في وزارة التعليم العالي وفق متغير الجنس، ولكن توجد فروق وفق متغير الخبرة، والمؤهل العلمي. وقد وُضعت مقترحات وتوصيات لتطوير إجراءات سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي السورية.

الكلمات المفتاحية:سياسات، القبول الجامعي، الإداريون والتقنيون.

مدرس– كلية التربية– جامعة طرطوس

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٤) العدد(٢) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (4) No. (2) 2020

The reality of University admission policies in the Syrian Arab Republic from the view point of employees in Ministry of Higher Education (Administrators and Technician)

Dr.Haifaa Ebraheem

(Received 3 / 9 /2019 . Accepted 27 / 2 / 2020)

□ ABSTRACT □

This research aims to know the reality of admission policies in the Syrian Arab republic from the viewpoint of employees of ministry of higher Education (administrators and technicians). In addition to identifying (with no differences) between the average scores of individual degrees of the research sample on the items of the questionnaire of the reality of university admission policies according to the gender variable (male/female), (gender educational qualification, years of experience), In applying problems to a sample of employees in the University admission to the Ministry of higher Education and how they can benefit from them. The research have applied to a sample of staff (information section, student affairs section) they were the research tools consists of questionnaire addressed to a staff consisted of /28/ items, and the researcher followed the analysis descriptive approach in result conclusions and she ended to the following result.

The biggest problems were in item /16/ where significant differences between admission limits announced for registration and admission with average of (4,4459) and standard deviation (0,66501) In the hypotheses there is no statistical differences in the criteria of University admission in the Ministry of higher Education according to the gender variable, but there are differences according to experience variable and academic qualification/ A vision was proposed to developed admission procedures in Syrian Universities.

Key Word: Policies, University Admission, Administrators and Technician

---

Faculty of Education, Tartuos University, Syria

مقدمة

في ظلّ تطورات العصر والتغيرات التكنولوجية والمجتمعية التي كان لها الأثر الكبير في تحويل مساحة التعليم الجامعي إلى نظام يخدم أعداداً كبيرة من الراغبين في مواصلة مسيرتهم العلمية من جهة، ومن جهة أخرى اهتمام وزارة التعليم العالي بالقضايا المتعلقة بقبول واستيعاب الطلبة، سعياً وراء تحقيق العدالة في قبولهم وتوزيعهم على الكليات المختلفة على نحوٍ يتفق مع تحصيلهم في الثانوية العامة، ولما كان التعليم العالي يشكل إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية، وأداةً مهمة لبناء شخصية الإنسان، وتنمية قدراته العقلية والفكرية، فإن مشكلة القبول في الجامعات من الموضوعات الأساسية التي شغلت الدول، ولما كان التعليم هو مفتاح التنمية فإن الإنسان هو الهدف الذي تتجه إليه آلية تنمية المجتمع في كل جوانبه العلمية والعملية، كما إنه يؤدي مهمةً أساسية في تربية الأجيال للنهوض بعملية بناء وتطوير الجامعات، ونظراً للدور الذي يؤديه التعليم على نحوٍ عام، والتعليم العالي على نحوٍ خاص من حيث إنه يسهم بدور متميز في تأهيل الأطر البشرية (بناء الرأسمال البشري) وخدمة المجتمع، ومدّه بأسباب التقدم والتطور في كل مناحي الحياة، باعتباره مصدر القدرات التنموية علمياً وعملياً، وهو المصدر الرئيس لثروات الأمم في ظل عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية والتحدّيات العالمية (عامر، ٢٠٠٧، ص١٠)، لذلك، فإن القبول على أساس الثانوية من أهم المعايير في سورية، بل يكاد يكون هو المعيار الأوحد "ولا بد من تحديد آلية لقياس الأداء في النظام التعليمي التي تسير على ضوئها العملية التربوية، واتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف الموضوعة، وتحديد المسؤوليات الإدارية لتنفيذ تلك السياسات ومن ثم تطويرها" (Reumer& Wende, 2010, p81). مما سبق جاءت فكرة هذا البحث لتسلط الضوء على واقع سياسات القبول في الجمهورية العربية السورية، إضافة إلى تسليط الضوء على أنظمة دول أخرى، إذ تسعى بعض دول العالم إلى اعتماد نظام قبول جامعي يتسم بمبدأ تكافؤ الفرص لجميع الراغبين الذين أنهو المرحلة الثانوية، فهناك أنموذج القبول التقليدي الذي تتبعه فرنسا، وهو يعتمد على معدل الطلبة في الشهادة الثانوية، واجتياز اختبار بعض التخصصات، والأنموذج الأمريكي، إذ إن لكل جامعة الحق في وضع الشروط والمتطلبات الخاصة بالقبول، وجميعها تشترك في اجتياز الامتحان النهائي للثانوية مع سجل الطلبة الدراسي، وهناك الأنموذج السويدي الذي يتم القبول فيه على مبدأ التكافؤ الاجتماعي، أي هو قبول مفتوح لمن تنطبق عليه شروط القبول (ابراهيم، ٢٠١٣، ص١٢)... لكن بعض الدول كالصين وكوريا الجنوبية وفي فيتنام تلجأ إلى إجراء امتحانات قبول جامعية مستقلة عن نتائج المرحلة الثانوية، يبنى على نتائجها توزيع الطلاب مركزياً على مختلف الاختصاصات الجامعية، وهناك أيضاً العديد من دول العالم التي تترك للجامعات وضع وتطبيق معايير قبول خاصة بها، كالجامعات الأميركية والبريطانية، ففي اليابان وتايوان تجري امتحانات على مدى يومين في حين لا تسمح كوريا إلا بامتحانات تجري في يوم واحد وتغطي ستة موضوعات (معلا، ٢٠١٤، ص٨٠-٨١)، أما في البلدان العربية، فهناك بعض البلدان كالأردن الذي يتولى عملية قبول الطلبة فيه مكتبُ تنسيق موحد للقبول، يتلقى الطلبات، ويعلن أسماء المقبولين في قائمة واحدة، ثم يوزّع جميع المتقدمين على جميع الجامعات الرسمية وفق تسلسل رغبات الطلاب على أن يراعى في القبول تسلسل المعدلات في شهادة الثانوية العامة، أما القبول في سورية فيقتصر على مجموع درجات الطالب في الثانوية العامة كمعيار للمنافسة مع الطلبة الآخرين، وبناء عليه يتم قبوله للدراسة، إضافة إلى معايير ثانوية تتطلبها بعض الاختصاصات كالفنون والعمارة واللغات الأجنبية، لذلك، فإن "التخطيط للقبول الجامعي متفاوت في بلدان العالم من حيث المعايير المحددة، وكذلك الآلية المعمول بها.

مشكلة البحث:

إن مشكلة سياسة القبول والاستيعاب التي تصطدم بها جامعاتنا سنوياً من المشكلات العامة التي تعانيها مؤسسات التعليم العالي في أغلب البلدان، وقد عدّت المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم أن "مشكلة القبول في التعليم العالي معقدة تواجهها الأمم جميعاً المتطورة منها والنامية (نقلي، ٢٠٠٧، ص٣٨)، إضافة إلى أن أسلوب التنسيق فيما بين مؤسسات التعليم العالي من خاص ومفتوح وافتراضي أدى إلى تراكم المقبولين في تخصصات من دون أخرى، ولما كانت عملية القبول والتسجيل هي أول ما يقابله الطلبة في حياتهم الجامعية (الحوسني، ٢٠١٠)، الذي يعدّ المحورَ والركيزة الأساسية والمدخل الأهمّ في منظومة التعليم العالي، والمستهدفَ بكل المدخلات والعمليات التي تتم داخل الأطر المؤسسية، وهو أيضاً من إفرازات هذه المنظومة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٥)، إذاً، لم يعد تطوير عملية القبول الجامعي مجرد اختيار، وإنما أصبح ضرورةً تفرضها متغيراتُ الحاضر والمستقبل، فهو في حاجة مستمرة لمراجعة فلسفته، ونظمه، وأساليبه، لاستشراف آفاق المستقبل والتوافق معها لإقامة نظام تعليمي ينشىء المستقبل (بدران والدهشان، ٢٠٠٨، ص٦٢).. لذلك لا بد من أن تنطلق عمليات التخطيط، وهي مستندة إلىواقع إحصائي يضع في حساباته اتجاهات النمو في تخريج أعداد كبيرة من طلاب الثانوية العامة وواقع الطلب على التعليم الجامعي من أجل رسم سياسة مستقبلية واضحة (الحوشان والقوبع، ٢٠٠١، ص١)، إضافة إلى أن مؤسسات التعليم العالي تواجه ضغوطاً شديدة لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد عليها لأسباب كثيرة أهمها استمرارُ عزوف الطلبة عن الالتحاق بأنماط التعليم الجامعي سواء الخاص أو المفتوح أو الافتراضي إلا اضطرارياً، والقيمُ الاجتماعية السائدة التي تعطي مكانةً أفضل للشهادة الجامعية، إضافة إلى قوانين التوظيف التي تفرق بين الشهادات. ولما كانت الجامعة تتعرض في العالم كله إلى ضغوط تغّيرات سوق العمل وإلى ضعف ربط سياسات سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل (AL-Fattal, 2010, P10)، ومركزية وزارة التعليم العالي، وعدم وضوح فلسفة سياسة القبول الجامعي وأهدافها التي تعد من أهمّ معايير التقويم الموضوعية لقياس منجزات التعليم العالي فإن أغلبية دول العالم تعاني وجود فجوة بين العرض والطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، إضافة إلى أن التعليم العالي "مُطالب بالتعامل مع مطلبين: أحدهما مطلب التوسّع الكمي للقبول الجامعي لاستيعاب أكبر عدد من خريجي الثانوية العامة، والآخر مطلب الجودة في نوعية أنظمة التعليم الجامعي، ويظل الهدف الأول من الأهداف الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي حسب ما ورد في رؤية التعليم العالي خطة العمل للعام٢٠١٢/٢٠١٣ وبرنامجها التنفيذي، هو زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وإتاحتها للجميع وفق معايير الجدارة، لكن أحد الأهداف الإستراتيجية الأخرى هو تعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وهذا يقتضي إحداث برامج واختصاصات تستجيب لحاجات التنمية المجتمعية وسوق العمل، وتطوير الخطط الدراسية والمناهج وتحسين مستوى التعليم التقني على نحوٍ يلبي حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتالياً، فإن الطالب يعد إحدى أدوات التنمية (معلا، ٢٠١٤، ص٢٠)، لذلك، فإن التحديات التي يعانيها قطاع التعليم العالي تحتاج جهوداً مكثفة ووقتاً كافياً لأنه لا يمكن وضع حلول لهذه المشكلات من خلال الاستمرار في الأسلوب التقليدي في القبول، بل لا بدَّ من اعتماد منهجية علمية في التخطيط طويل المدى وتبنّي سياسات وقرارات تتصف بالمرونة والدقة، وأن تكون جاهزة للمواجهة في ظلّ التوجّه الاقتصادي الجديد إلى إستراتيجية جديدة لقطاع التعليم العالي الجامعي في الجمهورية العربية السورية،

مما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما واقع سياسات القبول الجامعي في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر موظفي وزارة التعليم العالي (الإداريين والتقنيين)؟

أهمية البحث النظرية: تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع لأن القبول الجامعي يشكل اهتماماً كبيراً لدى واضعي السياسات التعليمية، فنظم القبول الجامعي تمثل المحك الأساس لتخريج قوة بشرية ذات مهارات ومؤهلات تخدم متطلبات البلاد، إضافة إلى أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة نسبة الفاقد البشري وعدم تحقيق العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي أهدافها هو سوء توجيه الطلبة للدراسة المناسبة، والمعايير التي وضعتها وزارة التعليم العالي وتحديد مدى إمكانية الاعتماد على معيار الثانوية العامة كمعيار أساس للقبول في الجمهورية العربية السورية.

أهمية البحث التطبيقية:

قد يفيد هذا البحث في تطوير وتحديث سياسة القبول الجامعي من خلال معرفة أهم المعايير التي يعتمد عليها القائمون على القبول الجامعي، إضافة إلى تزويد القائمين على قرارات سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي، باقتراحات وتوصيات لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة لكونه نقطةَ انطلاقٍ لتحسين آليات القبول والاستيعابِ.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

١- تعرف واقع سياسات القبول في سوريا من وجهة نظر موظفي وزارة التعليم العالي (الإداريين والتقنيين).

٢- التعرف إلى دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث على بنود استبانة واقع سياسات القبول الجامعي بحسب متغير الجنس (ذكر/أنثى).

٣- التعرف إلى دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث على بنود استبانة واقع سياسات القبول الجامعي بحسب متغير (الخبرة في العمل).

٤- التعرف إلى دلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة البحث على بنود استبانة واقع سياسات القبول الجامعي بحسب متغير (المؤهل العلمي).

اسئلة البحث: يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية

١-ما واقع سياسات القبول الجامعي من وجهة نظر الموظفين (الإداريين، التقنيين) في وزارة التعليم العالي؟

٢- ما أثر كل من متغيرات (الجنس، الخبرة في العمل، المؤهل العلمي) في درجة انطباق المشكلات على الموظفين (إداريين وتقنيين) حول بنود الاستبانة في مديريتي المعلوماتية وشؤون الطلاب في وزارة التعليم العالي؟

فرضيات البحث:

تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات الصفرية الآتية عند مستوى الدلالة (0.05): الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين (الإداريين والتقنيين) نحو واقع سياسات القبول في وزارة التعليم العالي تعزى إلى متغير الجنس (ذكر/أنثى).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين (الإداريين والتقنيين) نحو واقع سياسات القبول في وزارة التعليم العالي تعزى إلى متغير الخبرة في العمل.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الموظفين (الإداريين والتقنيين) نحو واقع سياسات القبول في وزارة التعليم العالي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

مصطلحات البحث:

القبول: مجموعة شروط وأنظمة ومعايير وإجراءات تتوافق مع السياسة التعليمية يتم من خلال تنظيم قبول الطلاب للالتحاق بالجامعات (نقلي، ٢٠٠٧، ص٧)، أما **التعريف الإجرائي للقبول:** مجموعة من الضوابط يتم من خلالها تحديد أعداد الطلاب وشروط استيعابهم في الجامعات السورية بناءً على معيار علامة الثانوية العامة.

سياسات القبول: هي الأسس والإجراءات والعمليات الفنية التي يجب أن تتم مراعاتها لتحقيق الأهداف العامة لسياسة القبول (الزهراني، ١٩٩٩ ص٢٣)، أما **التعريف الإجرائي لسياسات القبول:** مجموعة الإجراءات التي تحكم عملية المفاضلة بين الطلاب لشغل المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي.

الإداريون والتقنيون: موظفو وزارة التعليم العالي اللذين طبقت بنود الاستبانة عليهم، وهم معنيون مباشرة بالعمل في برنامج القبول الجامعي.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: ٢٠١٨/٢٠١٩.

الحدود المكانية: وزارة التعليم العالي، مديرية شؤون الطلاب، مديرية المعلوماتية.

الحدود البشرية: موظفو وزارة التعليم العالي المعنيون بالعمل في المفاضلة "التقنيون في مديرية المعلوماتية، الإداريون في مديرية شؤون الطلاب".

الإطار النظري

أولاً: القبول الجامعي في الجمهورية العربية السورية (تطوره، واقعه): تعد مسألة القبول والاستيعاب من المسائل المهمة التي تواجه التعليم العالي في البلدان بعامة والقطر العربي السوري بخاصة، وقد كانت الجمهورية العربية السورية تحرص على تطبيق ديمقراطية التعليم، وإلزاميته، ومجانيته، من خلال تطبيق قانون الاستيعاب الذي صدر عام (١٩٧١)، وكان المعيار الرئيس للقبول الجامعي هو مجموع درجات الطلبة في الشهادة الثانوية العامة بهدف إتاحة الفرص لكل الراغبين من سوريين وعرب وأجانب للقبول في الجامعات السورية (سنقر، ٢٠٠٠، ص٨٣)، وقد كان يتم وفق شروط الإعلان والاستيعاب المقرر، وتجري المفاضلات الخاصة وفق الأسس القانونية المعتمدة لكل منها، لكن بدأ حجم المشكلة يتعاظم بعد أن أخذت مخرجات التعليم العالي تفوق حجم الوظائف، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، وكانت وزارة التعليم العالي دائماً تحاول ربط القبول بالإمكانات المتاحة والقدرة الاستيعابية للجامعات ضمن سياسة تهدف إلى زيادة نسبة الالتحاق مع الحرص على مواجهة تحدي تحسين النوع في ظل الأوضاع الاستثنائية التي كانت تعيشها بلادنا، لكن على الرغم من ذلك، فإن التخطيط للقبول الجامعي لا يزال يواجه بعضَ الصعوبات التي لم تستطع حلها حتى الصيغ غير التقليدية من التعليم الجامعي، مثل التعليم الخاص الذي أصبح منفذاً أمام أعداد كبيرة من الطلبة الذين لم يحالفهم الحظ في الالتحاق بالتخصصات التي يرغبونها في الجامعات الحكومية، ومثله التعليم المفتوح والافتراضي والموازي.

ثانياً: مؤشرات كمية عن ازدياد فرص القبول الجامعي وازدياد الطلب عليه: تعد مشكلة القبول من المشكلات المعقدة التي تواجهها الأمم جميعاً، متطورة ونامية، ولدى دراسة الأعداد الكبيرة من خريجي المدارس الثانوية التي أخذت تتزاحم على أبواب الجامعات بمختلف تخصصاتها رغبةً في الحصول على مقعد للدراسة، تبين أنه على الرغم من كل النجاحات التي تحققت في هذا المجال فإن التعليم العالي يواجه العديد من المظاهر التي يمكن عدّها أزمةً في التعليم

الجامعي (Ayoubi& Msaud,2002)، إضافة إلى تدني الإنتاجية الفعلية للقوى البشرية العاملة (بدران والدهشان، ٢٠٠٨، ص٦١)، ومن هنا، يتضح حجم التحدي الذي يواجه التعليم العالي وسياسات القبول المعتمدة فيه لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المتقدمين، إذ يرتبط القبول الجامعي و(الطاقة الاستيعابية للجامعات) التي تحددها المجالس الجامعية، ويتم وفقاً لآلية تستند إلى معدلات النجاح في الثانوية (التقرير الوطني للتعليم العالي، ٢٠٠٩، ص ٣٤-٥)، **والجدول ذو الرقم (١) يوضح ذلك:**

العام	مجموع الناجحين في الفرع العلمي	مجموع الناجحين في الفرع الأدبي	إجمالي الناجحين في الثانوية العامة	إجمالي المقبولين في المفاضلة	الفرق بين الناجحين والمقبولين
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٤٨٥٨٩	٨٨١٣٩	١٣٦٧٢٨	٨٤٨٩٦	51,832
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٥١٠٠٥	٩٣١١٩	١٤٤١٢٤	١١٢٢٣٨	31,886
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٥٩٥٥١	١٠٨٧٣٣	١٦٨٢٨٤	١٢٢٧٣٣	45,551
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦١٤٥٨	١٠٨٤٣٢	١٦٩٨٩٠	١١٢٨٩٩	56,991
٢٠٠٩-٢٠١٠	٦٠٧٩٦	١٠٠٠٨	١٦٠٨٨٢	١٠٢٥١٧	58,365
٢٠١٠-٢٠١١	٦٣٧٧٢	٩٢٥٩٣	١٥٦٣٦٥	١٠٠٦١٨	55,747
٢٠١١-٢٠١٢	٧١٦٩٥	١٠١٨٥٧	١٧٣٥٥٢	١١٢١١٣	61,439
2012-2013	85040	149131	234171	110010	%٥٥،٣٥
2013-2014	٧٧٢٣٣٦	١٢٦١٠٩	٢٠٣٣٤٥	١١٩٥٩٠	%٦٦،٥٣
2014-2015	٨٤٤٩٥	١٠٥٨٣٣	١٩٠٣٢٨	١١٩٥٥٢	%٧١،٤١
2015-2016	٧١٠٨٤	٥٠٩٧٤	١٢٢٠٥٨	82,377	%67.49
2016-2017	٧٢٣٣١	٣٩٣٧٧	١١١٧٠٨	73,395	%65.70
2017-2018	٦٦٤٤٠	٣٦٣٢٣	102,763	66,828	%65.03
2018-2019	٥٥٣٩٩	35764	91,163	76,045	%83.42

يتبين من الجدول السابق أن أعداد المتقدمين إلى هذه المفاضلة فاقت عدد الناجحين في الثانوية العامة مع قلة الأماكن المتوافرة في الجامعة، إذ إنه في العام ٢٠١٢/٢٠١٣ كان عدد الناجحين في الثانوية العامة (234171 والمقبولين في المفاضلة في الفرعين العلمي والأدبي (١١٠٠١٠) بينما كان عدد الناجحين عام ٢٠١٧ /٢٠١٨ (102,763) وعدد المقبولين في المفاضلة (66,828)، وفي العام ٢٠١٨/٢٠١٩ انخفض عدد الناجحين في الثانوية العامة إلى (91,163) والمقبولين في المفاضلة (76,045)، كما إن ارتفاع أعداد الناجحين في الفرع العلمي من ذوي المعدلات العالية جداً والمؤهلين لدخول الكليات الطبية تسبب في ارتفاع معدلات القبول نظرا لارتباط ذلك بالطاقة الاستيعابية.

ثالثاً: المعوقات والمساوئ لسياسة القبول الجامعي: لما كان التعليم العالي هو العمود الفقري لأي بلد، إذ إنه يخرج منه نخبة المجتمع، فإنه يواجه معوقات داخل النظام التعليمي من (مدخلات، عمليات، مخرجات) من أهمها:

- كثرة المفاضلات وتتابعها الزمني خلال فترة زمنية معينة، ما يسبب ضغط عمل في الوزارة.
- ربط الشبكات الحاسوبية في المنطقة الشرقية (دير الزور، الحسكة، الرقة).
- طريقة التحقق من الوثائق (يدوية) ما يسبب الضغط بسبب الأعداد الكبيرة للمتقدمين.
- عبء معالجة أوضاع ذوي الرغبات المرفوضة (التقرير الوطني للتعليم العالي، ٢٠٠٩، ص ٣٤-٣٥).

- إن القبول على أساس اعتماد الدرجات لا يعطي معياراً صحيحاً عن مستوى الطالب وقدراته، لأن بعض المدارس يشكو من نقص في المدرسين المؤهلين (ابراهيم، ٢٠١٣، ص٩١).
- إغفال ميول ورغبات الطلبة وتالياً، غياب الأسلوب الأمثل للحكم على قدرات الطلاب.
- ابتعاد سياسة القبول في التعليم العالي عن خطط تنمية المجتمع، وحاجات سوق العمل.
- الخلل في التوازن بين أعداد المقبولين في الكليات العلمية والأدبية.

رابعاً: التحدّيات التي تواجه عملية القبول الجامعي: إن التحديات التي يعانيها قطاع التعليم العالي تحتاج جهوداً مكثفة، إذ لا بد من اعتماد منهجية علمية في التخطيط طويل المدى وتبني سياسات وقرارات تتصف بالمرونة والدقة، وأن تكون جاهزة للمواجهة في ظلّ الأزمة التي مرت فيها بلادنا والتغيرات الاقتصادية في العالم.

- التحدي الأبرز تحدي ثورة المعلوماتية التي أحدثت تأثيراً في جوهر قطاع التعليم العالي.
- تحدي جودة الأنماط التعليمية الجديدة من خاص ومفتوح وافتراضي .
- ضعف الصورة المجتمعية لطلاب المعاهد المتوسطة، ما يعمق الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مع غياب المؤسسات التي تنظم العلاقة بين العرض وطلب السوق.

الدراسات السابقة: الدراسات العربية: دراسة عزام (2015) بعنوان" نظام دعم القرارات المتعلقة بالقبول الجامعي (المفاضلة) في الجمهورية العربية السورية" بالاستفادة من تقانات الذكاء الصنعي والتنقيب في البيانات وقد كانت مشكلة البحث في كيف سنستفيد من تحليل البيانات في دعم سياسات القبول الجامعي، وهدف إلى تطبيق تقانات الذكاء الصنعي (Artificial Intelligence)، والتنقيب عن البيانات (Data Mining)، واكتشاف المعرفة في قواعد البيانات (Knowledge Discovery in Databases) لاستخلاص الأنماط (Patterns) المهمة في بيانات الطلاب من خلال رغباتهم المدخلة إلى المفاضلة بالاعتماد على قواعد البيانات الخاصة بالقبول الجامعي، وربطها مع معدلات الطلاب الخريجين من بعض كليات الجامعات، ومن ثم استنباط مجموعة من السياسات العامة التي تحسن أداء نظام القبول. طبق البحث في وزارة التعليم العالي على قواعد البيانات الخاصة ببطاقة المفاضلة منذ عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٤، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت النتائج أن المشكلة التي يعانيها الطلبة في الجامعات الحكومية، بأن أعداد الطلبة الذين يتقدمون تزيد على الطاقة الاستيعابية للجامعات، إضافة إلى أن هناك اغفالاً لميول الطلبة ورغباتهم.

دراسة حنا (٢٠١٢)، بعنوان "مستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب من وجهة نظر طلبتها" وتحددت الدراسة في السؤال الآتي: ما مستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب، وما الفروق في آراء العينة في تطبيق هذه الأساليب تبعاً لمتغير جنسهم وتخصصهم، أما منهج هذه الدراسة فقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على جامعة حلب، طلاب كليات (الآداب، التربية، الاقتصاد) والعلمية (العلوم، الطب، الهندسة)، وأشارت النتائج إلى **أن** ٣٥ % من أفراد العينة رأوا أن أساليب جودة نظم القبول الجامعي في الاستبانة مستخدمة كثيراً مقابل ١١،٢٧% رأوا أنها مستخدمة قليلاً و ٤٣،٣٧% رأوا أنها لا تستخدم، كما وجدت الدراسة فروقاً دالة بين الذكور والإناث وفي التخصص بين الطلبة في مستوى استخدام أساليب جودة نظم القبول في جامعة حلب.

الدراسات الأجنبية:

دراسة ريومير& ويندي (Reumer& Wende, 2010)، عنوان الدراسة: "التنوع، والتميز، وظهور سياسة القبول الانتقائي في التعليم العالي، دراسة حالة جامعة أمستردام": *"Excellence and Diversity: the Emergence of Selective Admission Policies in Dutch Higher Education– A Case Study on Amsterdam University College"*

كانت أهمية الدراسة هي تعزيز نظام المساواة بين الطلاب، وقد طبقت على(١٨٩) طالباً لعام /٢٠٠٩/ من الأفواج الطلابية في الجامعة الأميركية ذوي خلفية تعليم ما قبل الجامعي من هولندا، ٥٧% إناثاً ٥٣% ذكوراً، وكان السؤال الرئيس، ما العوامل الأساسية للقبول في جامعة أمستردام؟ أما النتائج فبيَّنت أن معيار التنبؤ التراكمي (GPA) كان جيداً، وأن معيار المقابلة قيمة تضاف للطالب، وأن الخصائص الأساسية للأفواج الطلابية كانت: الأداء الأكاديمي، مهارات الاتصال، الثقة بالنفس، الطموح، الفضول الفكري، أما التعليم العالي في هولندا فيسعى إلى تحقيق مبدأ المساواة والدمج بين نماذج القبول مع الاعتماد على معدل الثانوية.

دراسة زيود (Al–Zyoud, ٢٠٠١): عنوان الدراسة: "الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة وسياسة القبول في الجامعات الأردنية الرسمية": *"Academic Freedom, University Autonomy and Admission Policy in the Jordanian Public Universities"*

كان سؤال الدراسة يتمحور حول هل هناك اختلافات إحصائية كبيرة بين استجابات الطلبة فيما يتعلق بالمساواة في سياسة القبول وفقاً للجامعة، الجنس، فرع الدراسة، مستوى الدراسة، العمر، وقد اقتصرت الدراسة على الجامعات الرسمية الأردنية، كما طبقت على عينة من الأكاديميين في التعليم العالي وصانعي السياسات وطلاب الدراسات العليا في الجامعات، كما استخدمت الدراسة الأسلوبين النوعي والكمي واستبيانات الحصول على وجهات نظر طلاب وقدمت توصيات لتنمية الحرية الأكاديمية للأكاديميين والطلاب، واستقلال الجامعة، والمساواة في سياسة القبول.

تعقيب على الدراسات السابقة: تعددت الدراسات ذات العلاقة بموضوع القبول الجامعي، ولا سيما الأبحاث العربية، لكن الأبحاث التي تناولت الموضوع كانت قليلةً نسبياً في الجمهورية العربية السورية، وذلك في حدود علم الباحثة؛ وقد بينت مجموعة من الملاحظات التي أفادت الباحثة سواء من حيث وجود المشكلة أو من حيث بناء أدوات الدراسة، إضافة إلى أن أغلب الدراسات اتبعت المنهج الوصفي التحليلي كما في دراسة (عزام ٢٠١٤) ودراسة (حنا ٢٠١٢)، هذا وتتفق الدراسة مع الدراسات السابقة في أن هدف الدراسة هو التعرف إلى واقع سياسات القبول في الجامعات، أيضاً نجد أن هذه الأنظمة متفاوتة من حيث المعايير المحَّددة للقبول، وحتى من حيث الآلية (كدراسة Reumer& Wende, 2010)، واستناداً إلى ذلك لا يمكن الحكم على مدى نجاح التجربة، لأن كل تجربة على حدة، لها إيجابياتها وسلبياتها.

إجراءات البحث: منهج البحث: اعتمدت الباحثة المنهجَ الوصفي التحليلي، الذي يعد من أفضل المناهج التي تتناسب وطبيعة البحث، إذ يقوم على وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، ودرجة وجودها في بيئة معينة، وتهتم بدراسة آراء فئة معينة في قضية محددة، ومن ثمّ تحليلها، ويستفاد منها على نحوٍ أساس في دراسات تربوية لها علاقةٌ بالمجال التعليمي عن طريق استبيان أو مقابلة أو ملاحظة (الضامن، ٢٠٠٧، ص١٣٤).

المجتمع الأصلي وعينته: تكون المجتمع الأصلي للبحث من جميع الموظفين (الإداريين والتقنيين) في مديرية المعلوماتية، وشؤون الطلاب ونتيجة لصغر حجم العينة جرى أخذها كاملةً (٧٤) موظَّفاً.

أدوات البحث:

في ضوء واقع سياسات القبول الجامعي، ونتائج الدراسات السابقة قامت الباحثة بصياغة فقرات استبانة في صورتها الأولية وعرضها على المحكمين لمعرفة الصدق الظاهري للاستبانة والملحق رقم (١) يوضح أسماء الأساتذة المحكمين، بعد عرضها تم صوغ (٢٨) بنداً، واشتملت الاستبانة على عدد من المتغيرات منها الجنس، الخبرة، المؤهل العلمي وتم وضع مقياس خماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق على الإطلاق).

لتحقق من ثبات أدوات البحث:

أ- ثبات ألفا – كرونباخ:

الجدول رقم (٢): معامل ألفا – كرونباخ وسبيرمان براون

	ألفا- كرونباخ	سبيرمان براون
الاستبانة ككل	0.852	0.804

من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ لدراسة الثبات نجد أن قيمة α =٠.٨٥٢؛ ما يؤكد الثبات بحسب المقاييس الإحصائية، كما جرى التأكد من ثبات العينة، إذ نجد أن قيمة سبيرمان براون =٠.٨٠٤؛ وهذا يؤكد الثبات بحسب المقاييس الإحصائية، باستخدام معامل بيرسون لدراسة قيم الارتباط بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي نجد أن قيمة ر=٠.٩٠٣ ومستوى الدلالة أصغر من ٠.٠٥ وهو يؤكد وجود ثبات في طريقة الإعادة.

ب- صدق البناء الداخلي: باستخدام معامل بيرسون لدراسة العلاقة بين عبارات الاستبيان ودرجة كل بعد من الأبعاد تبين أن جميع قيم الارتباط قد أعطت مستوى دلالة أصغر من ٠.٠٥ وهو يؤكد وجود صدق في الاتساق الداخلي من(*329.) إلى(**751.) والملحق ذو الرقم (٢) يوضح ذلك.

<u>الأساليب الإحصائية المستخدمة :</u> قامت الباحثة بالتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS وللإجابة عن تساؤلات البحث استخدمت الأساليب الآتية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا-كرونباخ، اختبار T ستيودنت، اختبار التباين الأحادي، وقد تم تحديد طول الخلايا ومقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس وهو ٤ ومن ثم تقسيمه على ٥ للحصول على طول الخلية أي ٤/٥=٠.٨٠، وبعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس بداية المقياس وهي واحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، كما هو موضح في الجدول ذو الرقم (٣):

جدول رقم (٣)

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	التقييم/ الاهتمام
من ١-١.٨٠	من ٢٠ % -٣٦ %	منخفضة جداً
أكبر من ١.٨٠ – ٢.٦٠	أكبر من ٣٦ %-٥٢ %	منخفضة
أكبر من ٢.٦٠ -٣.٤٠	أكبر من ٥٢ % -٦٨ %	متوسطة
أكبر من ٣.٤٠ – ٤.٢٠	أكبر من ٦٨ % – ٨٤ %	مرتفع
أكبر من ٤.٢٠ -٥	أكبر من ٨٤ -١٠٠ %	مرتفع جداً

سؤال البحث الرئيس: ما واقع سياسات القبول الجامعي لدى أفراد عينة البحث ؟ للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود الاستبانة والذي يهدف إلى تعرف واقع سياسات القبول الجامعي من وجهة نظر القائمين على المفاضلة (الإداريين والتقنيين)، والجدول ذو الرقم (٤) يوضح حدة المشكلة:

الرتبة	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
١٦	توجد فروق كبيرة بين الحدود المعلنة للتسجيل وحدود القبول.	4.4459	0.66501	مرتفع جداً
٢٤	في حال رفض الرغبات يلجأ بعض الطلاب للتعليم المفتوح.	4.2973	0.54219	مرتفع جداً
٢٦	في حال رفض الرغبات يلجأ بعض الطلاب للجامعات الخاصة.	4.2973	0.77158	مرتفع جداً
١	يتم ربط سياسة القبول الجامعي بالطاقة الاستيعابية للجامعات.	4.2838	0.95831	مرتفع جداً
١٣	كثرة إملاء الرغبات تربك الطلبة.	4.2838	0.94391	مرتفع جداً
٢٥	في حال رفض الرغبات يلجأ بعض الطلاب للتعليم الافتراضي.	4.2838	0.78549	مرتفع جداً
١٧	تؤخذ في الحسبان نتائج اختبارات الصحة النفسية لقبول الطلبة بالنسبة لبعض الكليات.	4.2703	0.81589	مرتفع جداً
٢٣	في حال رفض الرغبات يلجأ بعض الطلاب للتعليم الموازي.	4.2703	0.83251	مرتفع جداً
١٥	مراكز التسجيل الجامعي جاهزة فنياً وتقنياً	3.8784	0.90588	مرتفع
٢٨	التسجيل المباشر أفضل من عملية المفاضلة.	3.8108	0.7882	مرتفع
٢٠	يؤدي تأخر نتائج الاعتراضات إلى تأخر الطلبة دراسياً.	3.7973	0.73986	مرتفع
٢١	يوجد عدد كبير من الطلبة لديهم اعتراضات محقة.	3.7703	0.78596	مرتفع
١٢	أجد خبرة لدى موظفي مراكز التسجيل.	3.7297	0.89592	مرتفع
٢٢	الاعتراضات المحقة تأخذ وقتاً طويلاً للمعالجة.	3.7297	0.6884	مرتفع
٥	يوجد تنسيق بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لتحسين سير عملية القبول الجامعي.	3.6351	0.98724	مرتفع
٤	يؤخذ في الحسبان التوزع الجغرافي لأعداد الطلبة.	3.1351	0.95551	متوسط
١٩	تطرا تعديلات فنية ما يسبب التأخر في إصدار النتائج.	3.1081	0.86907	متوسط
٧	تتناسب الاعتمادات المالية مع الزيادة المستمرة في القبول الجامعي	3.0676	1.23123	متوسط
٨	تحقق معايير القبول الحالية الاختيار الأنسب للطلبة.	3.0541	0.99163	متوسط
١٤	تخضع معايير القبول في الوزارة لدراسات تقويمية من حين لآخر.	2.9459	1.36384	متوسط
١١	تخضع شروط القبول للتطوير سنوياً.	2.8514	1.15489	متوسط
٢٧	يتم تحديث برنامج المفاضلة بشكل يتناسب مع ازدياد أعداد الطلبة كل عام.	2.8108	1.14288	متوسط
٢	يتم ربط سياسات القبول بالبنية التحتية للجامعات.	2.5676	0.8926	منخفض
٣	يتم ربط سياسات القبول باحتياجات سوق العمل.	2.5549	0.95289	منخفض
٦	يعد عدد أعضاء هيئة التدريس مؤشراً لتحديد سياسة القبول في الجامعات.	2.5405	0.62349	منخفض
٩	يوجد تنسيق مع الجهات المعنية بحاجات سوق العمل.	2.527	0.95405	منخفض
١٠	يتم ربط القبول الجامعي بحاجات سوق العمل.	2.5135	0.87965	منخفض

تشير نتائج الجدول والمتضمنة (٢٧) بنداً أن المشكلات المتعلقة بسياسات القبول الجامعي تتراوح بين متوسط ومرتفع، إذ بلغت أدنى قيمة في البند (٢) ومتوسط حسابي (2.5135) وانحراف معياري (0.87965)، وبلغت قيمة أعلى مشكلة في البند رقم (١٦) بمتوسط حسابي (4.4459) وانحراف معياري (0.66501)، كما أشارت البيانات إلى أن أغلب البنود ذات حدة مرتفعة، أما البنود ذات الأرقام (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨) فكانت حدة المشكلة عالية، ما يعني وجود مشكلة في سياسات القبول الجامعي وهذا يتوافق مع مشكلة دراسة (عزام، ٢٠١٢) من حيث عدم مراعاة ميول الطلبة ورغباتهم في القبول الجامعي، إضافة إلى الفروق الكبيرة بين الحدود المعلنة للتسجيل وحدود القبول للطلبة.

نتائج فرضيات البحث وتفسيرها:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين (الإداريين والتقنيين) نحو واقع سياسات القبول في وزارة التعليم العالي عند مستوى الدلالة (٠،٠٥) تعزى لمتغير الجنس (ذكر/ أنثى):

ومن أجل التحقق من صحة الفرضية استُخدم اختبار (T-test)، والجدول الآتي ذو الرقم (٥) يوضح ذلك:

الجدول (٥): اختبار ت ستيودنت لدلالة الفروق حسب الجنس

المجموعات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	د.ح	الدلالة	القرار
إناث	41	98.7073	6.23796	-.164-	72	.870	غير دالة
ذكور	33	98.9394	5.81990				

يتضح من الجدول السابق ذي الرقم (٧) باستخدام اختبار ت ستيودنت لدلالة الفروق بحسب متغير الجنس أن قيمة (t= ٠.١٦٤) مستوى دلالتها (٠.٨٧٠) وهو أكبر من مستوى الدلالة الافتراضي (٠.٠٥)، وهذا ينفي صحة الفرضية أي لا توجد فروق في متوسط درجات استبانة واقع معايير القبول الجامعي في وزارة التعليم العالي وفق متغير الجنس، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الآراء تكاد تكون موحدة بين الذكور والإناث، والسبب في هذه النتيجة أن الواقع واحد بالنسبة إلى الجنسين، وتخالف هذه النتيجة نتيجة دراسة (حنا، ٢٠١٢) من حيث الخلاف تبعاً لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين (إداريين وتقنيين) نحو واقع سياسات القبول في وزارة التعليم العالي عند مستوى الدلالة (٠،٠٥) تعزى لمتغير الخبرة في العمل:

ومن أجل التحقق من صحة الفرضية استُخدم اختبار (T-test)، والجدول الآتي ذو الرقم (٦) يوضح ذلك:

الجدول (٦): اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بحسب الخبرة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من٥	28	96.1429	5.61555
5-10	19	99.0526	6.48480
أكثر من ١٠	27	101.4074	5.00199
Total	74	98.8108	6.01522

	مجموع المربعات	د.ح	متوسطات المربعات	ف	مستوى الدلالة
Between Groups	382.457	2	191.228	6.011	.004
Within Groups	2258.894	71	31.815		
Total	2641.351	73			

يتضح من الجدول السابق ذي الرقم (٦) ومن خلال استخدام اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق بحسب متغير الخبرة أن قيمة (F= ٦.٠١١) ومستوى دلالتها (٠.٠٠٤) وهو أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (٠.٠٥) وتالياً، هذا يؤكد صحة الفرضية، أي يوجد فروق في متوسط درجات مقياس واقع سياسات القبول الجامعي في وزارة التعليم العالي وفق متغير الخبرة لمصلحة الفئة الأكثر خبرة، وتفسر هذه النتيجة بأنه كلما زاد عدد سنوات العمل في سياسات القبول زادت الخبرة وآراؤهم في سياسات القبول وتوافق هذه النتيجة نتيجة دراسة (عزام، ٢٠١٥) فيما يخص خبرة الموظفين في الوزارة، ولمعرفة الفروق بين المجموعات نستخدم اختبار شيفيه **الجدول (٧): اختبار شيفيه لدلالة الفروق بحسب الخبرة:**

الخبرة (I)	(J) الخبرة	متوسط الاختلاف	مستوى الدلالة	القرار
أقل من٥	5-10	-2.90977-	.229	1.67653
	أكثر من ١٠	-5.26455-*	.004	1.52139
5-10	أقل من٥	2.90977	.229	1.67653
	أكثر من ١٠	-2.35478-	.383	1.68904
أكثر من ١٠	أقل من٥	5.26455*	.004	1.52139
	5-10	2.35478	.383	1.68904

من الجدول السابق ذي الرقم (٧) نجد أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين مجموعة الخبرة أقل من ٥ سنوات ومجموعة الخبرة أكثر من ١٠ سنوات لمصلحة أكثر من ١٠ سنوات، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن القائمين على برنامج المفاضلة يكتسبون خبرة بازدياد سنوات العمل؛ وتوافق هذه النتيجة دراسة (الخطيب، ٢٠٠٧) من حيث العمل ضمن فرق في القبول الجامعي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين (إداريين وتقنيين) نحو واقع سياسات القبول في وزارة التعليم العالي عند مستوى الدلالة (٠،٠٥) تعزى لمتغير المؤهل العلمي:

ولمعرفة الفروق بين المجموعات نستخدم اختبار شيفيه ونجد أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين المؤهل العلمي (الثانوية) والجامعي لمصلحة الجامعي والجدول الآتي ذو الرقم (٨) يوضح ذلك:

الجدول (٨): اختبار شيفيه لدلالة الفروق بحسب المؤهل العلمي

المؤهل(I)	المؤهل (J)	متوسط الاختلاف	مستوى الدلالة	القرار
ثانوية	معهد	-1.06452-	.928	غير دالة
	جامعي	-6.26452-*	.032	دالة
	دراسات عليا	-4.79179-	.130	غير دالة
معهد	ثانوية	1.06452	.928	غير دالة
	جامعي	-5.20000-	.130	غير دالة
	دراسات عليا	-3.72727-	.370	غير دالة
جامعي	ثانوية	6.26452*	.032	دالة
	معهد	5.20000	.130	غير دالة
	دراسات عليا	1.47273	.949	غير دالة
دراسات عليا	ثانوية	4.79179	.130	غير دالة
	معهد	3.72727	.370	غير دالة
	جامعي	-1.47273-	.949	غير دالة

وللتحقق من هذه النتيجة جرى التأكد من خلال الجدول السابق ذكره إذ باستخدام اختبار التباين الاحادي لدلالة الفروق بحسب متغير المؤهل العلمي نجد أن قيمة (F= ٤.٢٨٤) ومستوى دلالتها (٠.٠٠٨) وهو أصغر من مستوى الدلالة الافتراضي (٠.٠٥) وتالياً، هذا يؤكد صحة الفرضية أي توجد فروق حول بنود استبانة واقع وآفاق معايير القبول الجامعي في وزارة التعليم العالي وفق متغير المؤهل العلمي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المؤهل العلمي له دور إيجابي في تفسير واقع سياسات القبول الجامعي، وأنه كلما كان الموظف حاصلاً على شهادة أعلى كان تقييمه لواقع سياسات القبول أفضل، وتوافق هذه النتيجة دراسة (عزام، ٢٠١٥) من حيث تقييم القبول الجامعي بالاعتماد على برامج الذكاء الصنعي.

استنتاجات وتوصيات:

مما سبق يتبين أن قضية القبول والاستيعاب تتسبب في وجود الكثير من المشكلات في جامعات قطرنا؛ من حيث السياسات، والإجراءات، والأنظمة، والتعليمات، ما يتطلب دراستها، إضافة إلى أن تجديد وتحديث النظام التعليمي في التعليم الجامعي قد أصبح ضرورةً لكي يتمكّن من الاستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتسارع باطراد داخل المجتمع، إذ إن ثمة مجموعة من التحدّيات التعليمية التي تستدعي الإدارة والجدية في منهجية تغيير النظرة التقليدية للقبول في الجامعات، وتبني آلية حديثة تتمكن من تجديد نظام القبول الجامعي فيها، فالسياسة التعليمية في بلادنا وضعت منذ زمن بعيد، وانتفعت منها أجيالٌ متعددة، وهي بحاجة الآن إلى وضع أهداف جديدة إضافية تتطلبها المرحلة الحالية والقادمة، والى إعادة النظر في ترتيب الأولويات والأهداف حسب الأوضاع الراهنة للبلاد.

- تبني فلسفة جديدة للمحافظة على الواقع مع إجراء تحسينات من خلال اعتماد معايير أخرى إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة ، كاعتماد اختبارات قبول يتم تصميمها بشكل متقن ومقنن، وتقوم الجامعات بإجرائها، وهذا يتطلب ضرورة البحث عن بدائل مكافئة لمعيار الثانوية العامة تحقق للطالب فرصاً أوسع للقبول في الجامعة واختيار نوع التخصص الدراسي الذي يريده الطالب، وتكشف ما لديه من قدرات ومهارات للتخصص.

- تهيئة البيئة المناسبة لتعزيز قدرات العاملين في التعليم العالي، على نحوٍ ما يؤدي إلى تطوير واقع القبول الجامعي.
- التخطيط لبناء اختبار قبول لكل كلية يتناسب مع تخصصاتها مثل اختبارات الاستعداد أو الميول أو القدرات، إذ يمكن استخدام نتائج الاختبارات إلى جانب معيار الثانوية العامة لاكتشاف قدرات الطلبة؛ على أن يتم إعداد هذه الاختبارات من قبل مختصين في مجال القياس والتقويم.

المراجع العربية:

١- ابراهيم، هيفاء، 2013، ***أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. دراسة مقارنة***، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية. بإشراف الدكتور محمد حلاق، كلية التربية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

٢- بدران وشبل ؛ جمال والدهشان. ٢٠٠٨، ***تجديد التعليم الجامعي والعالي (صيغ وبدائل)***. ط (١)، دار قباء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

٣- حنا، فاضل، ٢٠١٢، ***مستوى تطبيق أساليب جودة القبول الجامعي في جامعة حلب من وجهة نظر طلبتها***. بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية المجلد ٢٨ العدد الثاني من ص (٥٩-٩٦).

٤- الحوسني، محمد بن شامس، ٢٠١٠، ***تحديات القبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي***. بحث منشور في موقع إلكتروني **http://main.omandaily.om/node/33598**، تاريخ الدخول إليه ٢٠١٢/١٠/١١.

٥-الحوشان، حمد بن محمد؛ و القويع، إبراهيم بن صالح، ٢٠٠١، ***علاقة نسب القبول بالثانوية العامة مع مسيرة الطالب الأكاديمية وارتباطها بالمعدل التراكمي بالقبول الفوري***. بحث مقدم إلى جامعة الملك سعود، السعودية.

٦-الزهراني، بندر بن حمدان، ١٩٩٩، ***الصدق التنبؤي لمعايير القبول المستخدمة في كليات المعلمين وإيجاد القيمة التنبؤية لمعايير القبول***. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم النفس- اختبارات ومقاييس، بإشراف الدكتور عبد الحفيظ مقدم، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

٧-سنقر، صالحة، ٢٠٠٠، ***تطور التعليم العالي في سورية من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٠ وتوجهاته المستقبلية***. وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.

٨-الصالح، عثمان بن عبد الله، ٢٠١٢، ***تنافسية مؤسسات التعليم العالي، إطار مقترح***. بحث منشور في مجلة الباحث عدد (١٠) جامعة المجمعة السعودية، المملكة العربية السعودية، ٢٩٧-٣١٠.

٩-الضامن، منذر، ٢٠٠٧، ***أساسيات البحث العلمي***. دار المسيرة، ط (١) عمان، الأردن.

١٠- عامر، طارق عبد الرؤوف، ٢٠٠٧، ***تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة***. بحث مقدم إلى الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم المنعقد في الفترة ٢٤ أيلول حتى ١ تشرين الأول، بيروت، لبنان.

١١- عزام، قصي، ٢٠١٥، ***نظام دعم القرارات المتعلقة بالقبول الجامعي (المفاضلة) في الجمهورية العربية السورية***. رسالة ماجستير بإشراف د محمد سعيد دسوقي، جامعة دمشق.

١٢-معلا، وائل، ٢٠١٤، ***قضايا معاصرة في التعليم العالي***. منشورات الهيئة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.

١٢–نقلي، أحلام بنت عباس، ٢٠٠٧، ***معايير القبول في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى.*** دراسة ماجستير مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط، بإشراف الدكتورة جواهر قناديلي، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

١٣– وزارة التعليم العالي السورية، ٢٠٠٩، ***نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية.*** التقرير الوطني للتعليم العالي في سورية ١٩٩٨–٢٠٠٨، التقرير الإقليمي للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، المنعقد في ٣١أيار– ٢ حزيران، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- *Al- FATTAL, A.. 2010,* ***Understanding Student Choice of University and Marketing Strategies in Syrian Private Higher Education.*** *Doctor of Philosophy, University of Leeds School of Education, september2010.*

2- *AL-ZYOUD, M. 2001,* ***Academic Freedom, University Autonomy and Admission Policy in the Jordanian Public Universities.*** *Thesis submitted to the University of Nottingham for the Degree of Doctor of Philosophy, July 2001, University of Nottingham, Britain.*

3- AYOUBI, R؛ HIBA,M. 2002, "***An investigation into the main internal cabilities affecting the entry standards to UK universities: a quantitative analysis*****"** TO be submitted to higher education policy journal after modifications.

4- *REUMER, C؛ WENDE, M. 2010,* ***EXCELLENCE AND DIVERSITY: the Emergence of Selective Admission Policies in Dutch Higher Education – A case Study on Amsterdam University College.*** *Research& Occasional Paper Series: CSHE. 15.10, Center for Studies in Higher Education, University California, Berkeley.*

الملحق رقم (١)

أسماء محكّمي الاستبانة بصورتها الأولية، وفق درجتهم العلمية والترتيب الهجائي

رقم	اسم المحكم	الصفة العلمية، والقسم	مكان العمل
١	أ.د. نجيب عبد الواحد	أستاذ/ كلية الهندسة الكهربائية	معاون وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي سابقاً
٢	أ.د. ريم سليمون	أستاذ/علم نفس	كلية التربية– جامعة طرطوس
٣	أ.د. وليد صهيوني	أستاذ/ فيزياء	كلية العلوم/ جامعة البعث
٤	أ.د. محمد بيان	استاذ/ قسم المناهج	كلية التربية/ جامعة دمشق
٥	د. ألفت وطفة	أستاذ مساعد/تربية الطفل	كلية التربية جامعة طرطوس
٦	د. فيصل بكر أحمد	أستاذ مساعد	جزر القمر
٧	د. أحمد أحمد	مدرس/ قسم هندسة النظم والشبكات	كلية الهندسة المعلوماتية/ جامعة تشرين
٨	د. ريما المودي	مدرس	كلية التربية/ جامعة طرطوس

الملحق رقم (٢)صدق الاتساق الداخلي

رقم العبارة	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
.١	.728**	.000
.٢	.751**	.000
.٣	.635**	.000
.٤	.590**	.000
.٥	.691**	.000
.٦	.476**	0.002
.٧	.648**	.000
.٨	.329*	0.04
.٩	.531**	0.001
١٠	.361*	0.024
١١	.330*	0.04
١٢	.470**	0.003
١٣	.890**	.000
١٤	.623**	.000
١٥	.411**	0.009
١٦	.464**	0.003
١٧	.751**	.000
١٨	.532**	.000
١٩	.357*	0.026
٢٠	.541**	.000
٢١	.665**	.000
٢٢	.498**	0.001
٢٣	.744**	.000
٢٤	.634**	.000
٢٥	.414**	0.009
٢٦	.369*	0.025
٢٧	.459**	0.003